

بيان  
المجموعة العربية

الذي أدلى به

سعادة محمد بن عقيل باعمر

نائب المندوب الدائم لسلطنة عُمان لدى الأمم المتحدة

رئيس المجموعة العربية لشهر فبراير 2009م

حول " التنمية الريفية "

خلال الإجتماع التحضيري للدورة الـ (17) للجنة التنمية المستدامة

نيويورك، 24 فبراير 2009م

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

السيدة الرئيس،

في البداية أود أن أؤكد على دعم المجموعة العربية للبيان الذي ألقاه وفد السودان نيابة عن مجموعة الـ 77 والصين حول التنمية الريفية.

السيدة الرئيس،

تعتبر الدول العربية التنمية الريفية عاملاً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، خاصة في ضوء أن نسبة السكان الذين يعيشون في الأرياف في عام 2005 تشكل 45 في المئة من مجموع سكان المنطقة العربية. وقد حققت الدول العربية خلال السنوات الخمس الماضية تقدماً في توفير خدمات مياه الشرب ولكن لا تزال المناطق الريفية في العديد من الدول العربية في حاجة إلى خدمات الصرف الصحي والكهرباء وإنشاء الطرق وتأمين خدمات النقل المناسبة.

وتدرك الدول العربية أهمية التقدم بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من أجل تحقيق التنمية الريفية. وقد حققت الدول العربية مجتمعة تقدماً طفيفاً في الحد من الفقر، غير أن فوارق شاسعة تسود بين مختلف الدول العربية. وبلغت نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي 80.5 في المائة في السنة الدراسية 2004-2005. وأحرز تقدم واضح في مجال تمكين المرأة ولاسيما على صعيد تعليم الفتيات ونشاط المرأة الاقتصادي، والمشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية. وانخفضت وفيات الأطفال دون الخمس سنوات من 91 إلى 70 حالة وفاة لكل ألف

مولود. كما سجلت خدمات الصحة الإنجابية تحسناً ملحوظاً. وحول الاستدامة البيئية أدرجت معظم دول المنطقة العربية استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في برامج التنمية الوطنية، ولكن لا تزال المنطقة تعاني من مشاكل في إدارة موارد المياه ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي التي تضعف إمكانات تحقيق الاستدامة البيئية.

## السيدة الرئيس،

يستلزم تعزيز التنمية الريفية المستدامة تركيز المزيد من الاهتمام لتنفيذ التدابير التي تتضمن ما يلي:

1. العمل على المستويين الوطني والإقليمي والدولي على تعزيز الجهود من أجل تنمية المناطق الريفية في جميع البلدان النامية بما يسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولاسيما الحد من الفقر والجوع، وتعميم التعليم الأساسي، والرعاية الصحية والإنجابية، وتمكين المرأة؛
2. إدراج احتياجات وبرامج التنمية الريفية ضمن استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية،
3. تطوير البنية الأساسية في المناطق الريفية، وخاصة خدمات الطاقة والمياه ومرافق الصرف الصحي، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الحصول على الموارد والخدمات؛
4. زيادة الاهتمام ببناء قدرات النساء في الأرياف مع ضمان التطور المستمر لزيادة حصتهن من فرص العمل، وإيلاء اهتمام خاص لصحة الأم والطفل، وتحسين المعدلات الإحصائية في هذه المجالات؛
5. جذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية للاستثمار في المشاريع التي تستوعب أعداداً كبيرة من القوى العاملة شرط أن تكون ذات جدوى اقتصادية اجتماعية وسليمة بيئياً، خصوصاً في المناطق الريفية الأكثر سكاناً، كوسيلة لزيادة فرص العمل للفقراء الريفيين والاستفادة من آليات التمويل الدولية المتاحة، ومنها مثلاً آليات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في تعزيز الاستثمار في مجال التنمية الريفية؛ و دعم دور منظمات المجتمع المحلي والمساهمة الشعبية في تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة؛

6. إجراء دراسات فنية وطنية بانتظام لرصد التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لتسهيل تقييم الجهود، وإجراء التحليلات المقارنة، ومباشرة العمل في الوقت المناسب.

**وختاماً، السيدة الرئيس،** تود المجموعة التأكيد مجدداً على أن هناك مسؤولية دولية جماعية لحماية الحق في التنمية لجميع الشعوب، وعلى أهمية إتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لإزالة العقبات التي تعترض حق الشعوب في التنمية، ولا سيما الشعوب الواقعة تحت الإحتلال الأجنبي، بحيث يتوفر لهم المناخ المناسب لحياة لائقة وكريمة تمكنهم من العمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

**وشكراً،،،**